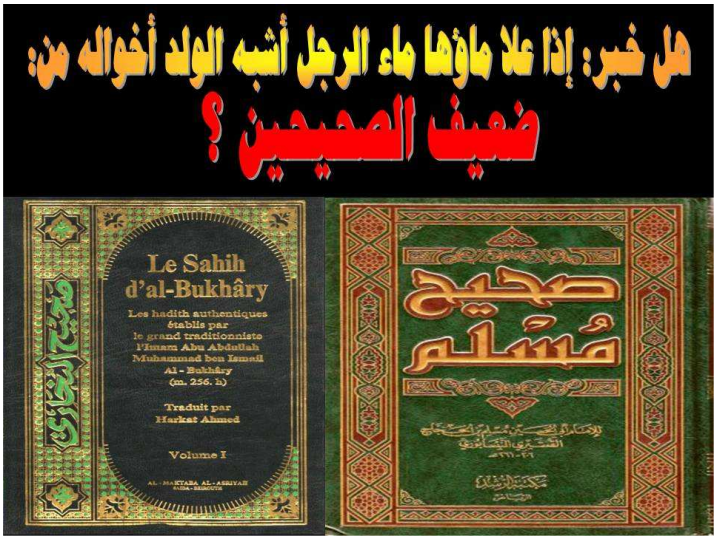

هل خبر

إذا علا ماؤها ماء الرجل أشبه الولد أخواله من:

ضعيف الصحيحين ؟

الحلقة الأولى

جاءتنا رسالة من السيد:

أنس مصطفى anasbaj82@gmail.com

يقول فيها:

إلى شيخنا الفاضل الدكتور محمد عمراني
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

في الفترة الأخيرة انتشرت شبهة يستشهد بها النصارى والملحدون ضد الاسلام وقد نشأت الشبهة عن رواية في صحيح مسلم نجدها في:

صحيح مسلم، "كتاب الحيض "، " باب وجوب الغسل على المرأة بخروج المني منها"

والحديث هو:

(1) حدثنا إبراهيم بن موسى الرازي، وسهل بن عثمان، وأبو كريب،
واللفظ لأبي كريب،
قال سهل: حدثنا، وقال الآخران: أخبرنا:
- ابن أبي زائدة، عن أبيه، عن مصعب بن شيبة، عن مسافع بن عبد الله، عن عروة بن الزبير، عن عائشة : (أن امرأة قالت لرسول الله صلى الله عليه وسلم هل تغتسل المرأة إذا احتلمت وأبصرت الماء فقال نعم فقالت لها عائشة تربت يداك وألت. قالت: فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم دعيها،

«وهل يكون الشبه إلا من قبل ذلك ؟
إذا علا ماؤها ماء الرجل أشبه الولد أخواله وإذا علا ماء الرجل ماءها أشبه أعمامه»

وكان إشكال المعترضين:

1) ما دخل المني (مني المرأة) بالماء الخارج من فرج المرأة عند الإحتلام ؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟
2) ما دخل الوراثة و الشبه بالماء الخارج من فرج المرأة عند الإحتلام ؟؟؟؟؟؟؟؟؟
3) هل كان رسول الإسلام يظن أن ألماء الظاهر بسبب الإحتلام عند المرأة هو سبب الحمل ؟؟؟؟

وقد رد عدد ممن دافع عن الحديث باعتباره اعجازا علميا يتحدث عن من يسبق "الحيوان المنوي ذو الكروموزم (X)"، أم "الحيوان المنوي ذو الكروموزم (y)"

ولكن إذا رأينا الرواية في نفس الباب نجد أن سياق الأحاديث يدل على أن الرسول صلى الله عليه وسلم يتكلم عن ماء يخرج من المرأة أثناء الشهوة (ربما يكون هذا هو الافرازات المهبلية)

ولكن، ما علاقة ذلك بالوراثة أو جنس المولود ؟

فالمعروف أن المورثات موجودة في الحيوانات المنوية وفي البويضة.

ولا يصلح القول بأنه يتكلم صلوات الله وسلامه عليه عن سبق "الحيوان المنوي ذو الكرومزوم (X) "، و"الحيوان ذو الكروموزوم (Y) "، لأن نص الأحاديث واضح بأنه يتكلم عن:

ماء يخرج من المرأة.

- و(2) حدثنا يحيى بن يحيى التميمي، أخبرنا أبو معاوية، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن زينب بنت أبي سلمة، عن أم سلمة قالت:

جاءت أم سليم إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت:
- يا رسول الله! إن الله لا يستحيي من الحق، فهل على المرأة من غسل إذا احتلمت ؟
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم:
- نعم إذا رأت الماء.
فقالت أم سلمة:
- يا رسول الله وتحتلم المرأة ؟
فقال:
- تربت يداك:

فبم يشبهها ولدها ؟.

- (3) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، وزهير بن حرب، قالا: حدثنا وكيع، (ح)، و حدثنا ابن أبي عمر، حدثنا سفيان، جميعا، عن هشام بن عروة بهذا الإسناد، مثل معناه، وزاد: قالت: قلت فضحت النساء!
و حدثنا عبد الملك بن شعيب بن الليث، حدثني أبي، عن جدي، حدثني عقيل بن خالد، عن ابن شهاب، أنه قال: أخبرني عروة بن الزبير، أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أخبرته، أن أم سليم: أم بني أبي طلحة دخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم، بمعنى حديث هشام، غير أن فيه: قال: قالت عائشة، فقلت لها: أف لك أترى المرأة ذلك ؟

وفوق ذلك هناك صفات للسائل :

"أبيض ثخين أو أصفر رقيق".

-(4) حدثنا عباس بن الوليد، حدثنا يزيد بن زريع، حدثنا سعيد، عن قتادة، أن أنس بن مالك حدثهم، أن أم سليم حدثت، أنها: سألت نبي الله صلى الله عليه وسلم عن المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

- إذا رأت ذلك المرأة فلتغتسل.
فقالت أم سليم:
واستحييت من ذلك، قالت:
- وهل يكون هذا ؟
فقال نبي الله صلى الله عليه وسلم:
- نعم!.

فمن أين يكون الشبه إن **ماء الرجل غليظ أبيض** وماء المرأة رقيق أصفر فمن أيهما علا أو سبق **يكون منه الشبه** .

وبصراحة أنا أرى أنه أمامنا خيارين:

-1- اما رد علمي على تلك الشبهة.

-2 - اما الاعتراف بأنه ليس كل ما في صحيحي البخاري ومسلم أحاديث صحيحة فان علماء الحديث الذين حكم معظمهم وليس كلهم بصحتهما يبقون في النهاية علماء مجتهدين جزاهم الله خيرا في اجتهادهم ولكن رأيهم ليس منزلا ويبقى اجتهاد محتمل للخطأ.

أرجو الإفادة منك شيخنا الفاضل فيما يخص هذه الرواية فقد أشكلت علي وصرت أظن والله أعلم أنها من **ضعيف الصحيحين.**

الإجابة.

قبل الخوض فيما تثيره هذه النصوص من إشكالات أشير بادئ ذي بدء إلى مسلمتين:

أ) مفهوم الإعجاز العلمي في القرآن الكريم والسنة النبوية يتأسس فوق منطوقات قرآنية صريحة مثل:

﴿ سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْءَافَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ ۗ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ ﴿٥٣﴾ أَلَآ إِنَّهُمْ فِى مِرْيَةٍ مِّن لِّقَآءِ رَبِّهِمْ ۗ أَلَآ إِنَّهُۥ بِكُلِّ شَىْءٍ مُّحِيطٌ ﴿٥٤﴾ ﴾ فصلت: ٥٣ ــ ٥٤

وكون الآيات، متحققة مستقبلياً في الآفاق وفي أنفس المتشككين، يضفي الشمولية التنبؤية على هذه المنطوقات، التي لا يتحقق تأويلها بالمعنى القرآني {أنظر: "التأويل بين الشطح اللاهوتي والتخرص الفلسفي والتعالم الواهم

" على موقعنا هذا}، أي مصاديقها في نفس الأمر، بحيث لا تتعداه إلى غيرها، سوى بتفتق برنامج الوجود (الذي انطلق منذ عهد سحيق وسينتهي إلى دمار شامل في آخر المطاف)، بها في المستقبل، لتُعرف بعد أن لم تتمكن الأجيال السابقة من التعرف عليها من قبل، لقلة مداركهم العلمية في أزمنتهم.

وقد أوكل القرآن الكريم التيقن من هذه المطابقة بين النص وتأويله أو وتنزيله على ما يتنزل عليه في الكون ومخلوقاته إلى البشر أنفسهم، ولهم أن يخضعوها جميعها إلى رائزي: التصديق والتكذيب العلميين، الذين فشلت على محكهما بالذات الكثير من نصوص كتب العهدين القديم والجديد.

وقد جاء هذا التكذيب نفسه، تصديقاً مطابقاً لمنطوق قرآني آخر، يقول بحصول تخريف مقصود في هذه الكتب من طرف الأحبار.

﴿ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ يُحَرِّفُونَ ٱلۡكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ ﴿٤٦﴾ ﴾ النساء: ٤٦

وهو منطوق ظلت الكنيسة البابوية تستميت في نكرانه إلى أن اضطرت مرغمة إلى الاعتراف بصدقه في آخر المطاف، وفي وثيقة رسمية من وثائق مجمع فاتيكان الثاني، الذي اختتم أشغاله في سنة 1965 م.

ف العلم المتكشف من منظور الإسلام، آلية ورائزية مُصاحبة رديفة لمنطوقات القرآن لا مندوحة لنصوصه عنها، ليفك شفرتها عند أوانها، مثبتة لصدقه، ولصدق دعاواه بكون مصدريته متعالية وليست بشرية، وبصدق الرسول تبعاً فيما يبلغه عن ربه.

والقرآن لم يكتف بفتح باب النقد على مصراعيه لمن يتشككون في دعاواه، بل دعا كل من يرى في نفسه القدرة على تفنيد ولو منطوق واحد من هذه المنطوقات القرآنية، وهي للتذكير كثيرة وتشمل عدة حقول معرفية، أن يفعل، بل تحداه أن يفعل!.

ويتبين من هذا العرض الوجيز، أن هناك فارقاً نوعياً وبرزخياً بين منطوقات العهدين السردية والتقريرية عامة، وبين منطوقات القرآن التعجيزية والمتحدية للبشر.

لكن، ولئن كانت النصوص القرآنية، قد دونت مع النزول وحفظت معانيها بنص القرآن نفسه:

﴿ إِنَّا نَحۡنُ نَزَّلۡنَا ٱلذِّكۡرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴿٩﴾ ﴾ الحجر: ٩ ،

وهي دعوى من دعاواه، خاضعة لرائزية التصديق/التكذيب العلمية في نفس الأمر، حال كل دعاواه الأخرى)، أن يشوبها التحريف،

ف نصوص السنة، وهي أوامر، ونواهي، وتقريرات، وأفعال الرسول ﷺ، لم تدون غالبيتها بمجرد تفوه الرسول ﷺ بها، بل انتقلت غالبيتها على أفواه الرجال، قبل أن يتم تدوينها بدورها نهائياً في جيل تبع الأتباع.

ولهذه الخاصية الشفهية التي ل نصوص السنة، فيتوجب إخضاع تنقل هذه الروايات الشفهية إلى رائزية إعلامية صلبة، كما في أي تنقل للمعلومات في قنوات شوشرية وضوضائية، بحسب الأنموذج المبين في الشكل المقابل:

على ما شرحنا في كتابنا: "**إشكالات المصطلح في علوم الحديث**"، الذي لأهميته، جعلناه في متناول أي قارئ، وذلك بإنزاله من موقعنا.

ويخضع تنقل أي خبر شفهي عبر رواته المتتالين للأنموذج التالي:

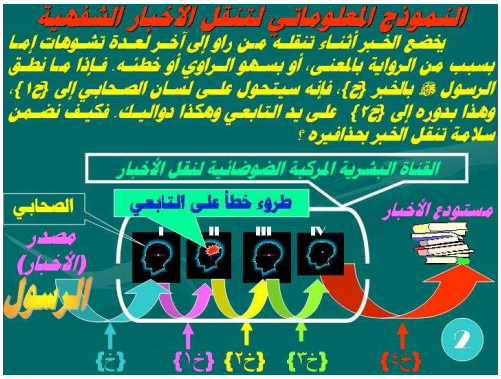

وهو ما يضفي على **نصوص السنة**، **الصلابة المنهجية المطلوبة**، لأخذ دعاواها التقريرية، أو التنبؤية المستقبلية أو الغيبية عامة، متى توفرت فيها شروط الصحة في نفس الأمر، وليس فحسب الصحة الاصطلاحية على ما عُهد حتى الآن، في الاعتبار.

وليس بخاف على أحد، أن هذه خاصية للنصوص الإسلامية في شقيها القرآني والسني، لا تشاركها فيهما أية نصوص بشرية أخرى.

ويكفينا الإشارة هنا، من باب المقارنة، أن غالبية النصوص الكتابية، هي نصوص ثانوية، افتقدت أصولها إلى الأبد، بل لا يوقف حتى على مؤلفيها، وهو أضعف الإيمان!

فما بالك ! وأن الكثير من التقريرات التي وردت فيها بخصوص بعض **الوقائع التاريخية**، أو **العلمية**،

{أنظر على موقعنا مثلاً: "تحديد الزمن المطلق لخروج الإسرائيليين من

مصر" } قد فندت إما على محك العلم، أو التاريخ، أو

الأركيولوجيا،...إلخ.، بالضربة القاضية، **بينما صمدت النصوص الإسلامية ولا تزال**، إلى درجة أنه لم يعد يثير محاكمة هذه النصوص الكتابية إلى العلم أحد ممن يعتد به في النقدية المعاصرة للكتب المقدسة، اللهم ما كان من بعض أحافير الشرق العروبيين المحسوبين على: الموارنة، والأقباط، والسريان،...إلخ.، المتخلفين عن عصرهم بكثير في هذا المجال، والذين بدل أن يُحَيِّنوا أنفسهم لما وصلت إليه النقدية المعاصرة للكتب المقدسة، تراهم لا زالوا، وكالنعام الدافن لرأسه في التراب، يلوكون ويرددون أطروحات قديمة أكل عليها الدهر وشرب.

وأحيل هؤلاء الأحافير المتكلسين على التطبيقات العملية لهذه المنهجية على نصوص العهدين القديم والجديد، على موقعنا، ليردوا عليه بعلم إن كان في مقدورهم ذلك! وهي منشورة بالفرنسية تحت العنوان الشامل: "لماذا الإسلام (Pourquoi l'Islam ?)"؟

أما من أطلقت عليهم نعت: "**الملحدين**"، وتقصد بهم شاكلتهم من المعربين، وهم عامة إما **جهلة** أو **أنصاف متعلمين**، فلهم أن ينتقدوا ما شاءوا، لكن **بعلم**، وليس بسفسطة ولا بتعميمات لا نصيب لها من التطابق مع الواقع، ظناً منهم أن ما حصل مثلاً لنصوص العهدين يمكن أن يسري على النصوص الإسلامية، مع الفارق النوعي الكبير بينهما، حيث أن **أضعف رواية** يمكن أن يخترعها

وضاع محسوب على الإسلام، أوثق من جهة المصدرية من أي نص كتابي، لأننا نعرف الحالة المدنية للوضّاع المسلم المفتري، ضمن بيئته وعصره، بينما نجهل كل شيء عن مؤلفي نصوص العهدين!

وبالمقارنة مع سفسطة ملحدي العرب وآفاقهم المعرفية الضحلة الغور، فقد جرب المستشرقون هذه المقاربة من قبل، وهم للتذكير، كانوا مسلحين بآليات تحليلية وبمعارف، لا يبلغ أفق الملحدين المعربين معشار معاشريها {أنظر على موقعنا: "تحريف النصوص كمهنة وموروث نموذج المستشرقين: مارغوليوث

(Margoliouth)، وجولتسيهر (Goldzieher)" ، ومع ذلك فشلوا الفشل الذريع في مقاربتهم تلك.

وبعد هذه المقدمة الضرورية فلنشرع الآن بالبث في صلب الإجابة، متبعين، بغية تقريب الأمور من فهم أي قارئ عادي، الذي لا هو بالهاوي ولا بالمتخصص الضليع في علوم الحديث وعلوم المنهجية النقدية التاريخية، الخطوات البحثية التالية:

أولا: البحث في قنوات نقل الأخبار

فقد جاءت روايات في تحديد جنس الجنين أو شبهه إلى أحد ابويه، في كتب: الصحيحين وغيرهما عن كل من:

1) عائشة بنت أبي بكر الصديق (ت: 58 هـ)، أم المؤمنين (وهو ما سنشرع بمعالجته في هذه الحلقة

وفي الحلقة الثانية،

2) وأم سلمة: هند بنت أمية (ت: 62 هـ)، أم المؤمنين، وهو ما سنعالجه في الحلقتين:

الثالثة، و

الثامنة

3) وأم سليم (بنت ملحان أم الصحابي أنس بن مالك) (ت: قبل 30 هـ)، عن طريق ابنها الصحابي: أنس بن مالك (ت: 91 هـ)، وهو ما سنعالجه في الحلقة الرابعة

،

4) وثوبان (ت: 54 هـ)، مولى رسول الله ﷺ، وهو ما سنعالجه في الحلقة الخامسة

،

5) وعبد الله بن عباس بن عبد المطلب الهاشمي، ابن عم رسول الله ﷺ (ت: 68 هـ)، وهو ما سنعالجه في الحلقة السادسة

6) وعبد الله بن مسعود الهذلي (ت: 32 هـ)، وهو ما سنعالجه في الحلقة السابعة

،

7) وأبي رافع مولى أم سلمة، عن أم المؤمنين أم سلمة (من طبقة أوسط التابعين)، وهو ما سنعالجه في الحلقة الثامنة

8) وأبي هريرة (ت: 58 هـ)، وهو ما سنعالجه في الحلقة الثامنة

9) وعبد الله بن سلام (ت: هـ) وهو ما سنعالجه في الحلقة التاسعة

ثانيا: الحكم النهائي على كل هذه الأخبار

وهو ما سنعالجه بتفصيل في الحلقة العاشرة،

ثالثاً: تتبع الأخطاء المنهجية التي وقع فيها من أدرجوا هذه الأخبار ضمن مباحث الإعجاز

وهو ما سنعالجه في الحلقة الحادية عشرة،

رابعاً: تتبع من انتقدوا هذه الأخبار، من المناوئين للإسلام ولأهله والرد عليهم بما يشفي ويغني.

وهو ما سنعالجه في الحلقة الثانية عشرة،

خامساً: الرد بتفصيل على ما ورد في سؤال السائل .

وهو ما سنعالجه في: الحلقة الثالثة عشرة، بإذن الله تعالى.

وبهذه الخطوة الخيرة نختتم الموضوع.

فلنشرع في تخريج هذه الأخبار.

القناة الشفهية الأولى: قناة مصعب بن شيبة

1) خبر عائشة أم المؤمنين.

1.1) رواية عروة بن الزبير بن العوام عن عائشة

1.1.1) رواية مسافع بن عبد الله عن عروة،

1.1.1.1) رواية مصعب بن شيبة، عن مسافع.

وهذه القناة هي إحدى القنوات الواردة في سؤالكم وأخرجها مسلم في الصحيح (2 / 472/188) من "كتاب الحيض" فقال:

حَدَّثَنَا:

- (1) إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى الرَّازِيُّ {ابن يزيد بن زادان الفراء التميمي، أبو إسحاق الصغير الرازي (ت: 220 هـ) وهو ثقة حافظ }،

- (2) وَسَهْلُ بْنُ عُثْمَانَ {ابن فارس الكندي العسكري، أبو مسعود الرازي (ت: 235 هـ) وهو حافظ ، لكن صاحب غرائب }،

- (3) وَأَبُو كُرَيْبٍ {محمد بن العلاء بن كريب الهمداني، أبو كريب الكوفي (160 هـ - 248 هـ) وهو ثقة حافظ }،

وَاللَّفْظُ لأَبِي كُرَيْبٍ.

قَالَ سَهْلٌ:

حَدَّثَنَا، و قَالَ الآخَرَانِ أَخْبَرَنَا:

ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ {يحيى بن زكريا بن أبي زائدة الهمداني الوادعي، أبو سعيد الكوفي (ت: 183 هـ) وهو ثقة متقن}، عَنْ أَبِيهِ {زكريا بن أبي زائدة بن خالد الهمداني الوادعي، أبو يحيى الكوفي (ت: 128 هـ) وهو ثقة، لكن قد يدلس }، عن .

- مُصْعَبِ بْنِ شَيْبَةَ {بن جبير بن شيبة، العبدري الحجبي المكي (الطبقة الخامسة: صغرى التابعين، وعمره الافتراضي الذي قدرناه له هو (50 هـ - 114 هـ) وهو: ضعيف ، لين الحديث ، وصاحب مكناكير[1] ، تحاشاه البخاري ل ضعفه فلم يخرج له في الصحيح، وأخرج له مسلم وأصحاب السنن الأربعة}، عَنْ:

[1] قال أحمد : روى أحاديث مناكير. وقال أبو حاتم الرازي: لا يحمدونه، وليس بالقوي. وقال محمد بن سعد: كان قليل الحديث. وقال النسائي: منكر الحديث. وقال في موضع آخر: في حديثه شيء. وقال الدارقطني في سننه: ليس بالقوي ولا بالحافظ. وقال في موضع آخر: ضعيف. وقال احمد بن عدي الجرجاني: تكلموا في حفظه. وقال ابن حجر: لين الحديث.

- مُسَافِعِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ {بن شيبة العبدري الحجبي، أبو سليمان الكوفي (طبقة وسطى التابعين} وهو ثقة}، عَنْ:
- عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ {بن العوام بن خويلد الأسدي، أبو عبد الله المدني (ت: 93 هـ) وهو ثقة}، عَنْ:
- عَائِشَةَ {بنت أبي بكر الصديق، المدنية (ت: 58 هـ) أم المؤمنين }:

أَنَّ امْرَأَةً قَالَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ:
هَلْ تَغْتَسِلُ الْمَرْأَةُ إِذَا احْتَلَمَتْ وَأَبْصَرَتْ الْمَاءَ ؟
فَقَالَ: نَعَمْ.
فَقَالَتْ لَهَا عَائِشَةُ: تَرِبَتْ يَدَاكِ وَأَلَتْ. قَالَتْ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

دَعِيهَا، وَهَلْ يَكُونُ الشَّبَهُ إِلاَّ مِنْ قِبَلِ ذَلِكِ ؟

«إِذَا عَلا مَاؤُهَا مَاءَ الرَّجُلِ أَشْبَهَ الْوَلَدُ أَخْوَالَهُ وَإِذَا عَلا مَاءُ الرَّجُلِ مَاءَهَا أَشْبَهَ أَعْمَامَهُ»

قلت:

وأخرج الإمام أحمد في "المسند" (50: 23469/125)، متابعاً آخر في يحيى بن زكريا فقال:

(4) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ {بن سعيد بن جميل بن طريف الثقفي، أبو رجاء البغلاني (ت: 240 هـ) وهو ثقة ثبت}، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ زَكَرِيَّا،.....{الخبر}.

قلت:

وأخرج أبو جعفر: أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمة الأزدي الطحاوي (239 هـ - 321 هـ) في: "مشكل الآثار" (6: 2233/156) - ط ثانية – متابعاً للإمام احمد في قتيبة بن سعيد فقال:

(5) حدثنا محمد بن علي بن داود {بن عبد الله أبو بكر، البغدادي المعروف بابن أخت غزال، نزيل مصر (ت: 264 هـ) وهو ثقة}، قال : حدثنا قتيبة بن سعيد قال : حدثنا يحيى بن زكريا بن أبي زائدة،.....{الخبر}.

قلت:

وأخرج أبو عوانة في: "المستخرج على صحيح مسلم" (2 : 653/245) متابعاً آخر في يحيى بن زكريا فقال:

(6) رواه محمد بن يحيى {بن عبد الله بن خالد بن فارس بن ذؤيب الذهلي، أبو عبد الله النيسابوري (258 هـ) وهو ثقة حافظ }، عن محمد بن الصلت {التوزي، أبو يعلى البصري (ت: 228 هـ) وهو صدوق يهم }، أنبانا يحيى بن أبي زائدة، .....{الخبر}.

قلت:

وأخرج أبو بكر البيهقي في "السنن الكبرى" (1: 168) متابعاً في يحيى بن أبي زائدة فقال:

(7) اخبرنا أبو بكر بن الحسن القاضي {هو أحمد بن الحسن بن أحمد بن محمد بن أحمد بن حفص الحرشي النيسابوري (ت: 422 هـ) وهو ثقة حافظ }، حدثنا أبو العباس الأصم {محمد بن يعقوب بن يوسف بن معقل بن سنان الأموي مولاهم النيسابوري المؤذن الوراق (247 هـ - 346 هـ) وهو ثقة حافظ }، حدثنا محمد بن إسحاق {أبو بكر الصغاني، الخراساني، ثم البغدادي (حوالي 180 هـ - 270 هـ) وهو ثقة جوال}، حدثنا إسماعيل بن خليل { أبو عبد الله الخزاز، الملقب بابن خليلات الكوفي (ت: 225 هـ) وهو ثقة}، حدثنا يحيى بن آبى زائدة،.....{الخبر}.

قلت:

وأخرج أبو بكر البيهقي في "السنن الكبرى" (1: 168) متابعاً آخر في أبي كريب الوارد في (3) أعلاه عند مسلم فقال:

(8) اخبرنا محمد بن عبد الله الحافظ {الضبي الطهماني، أبو عبد الله الحاكم النيسابوري (321 هـ - 405 هـ) وهو ثقة حافظ }، اخبرني أبو عمرو بن أبى جعفر {}، حدثنا عبد الله بن محمد {بن عبيد بن سفيان بن قيس، المعروف بابن أبي

الدنيا، أبو بكر القرشي البغدادي (208 هـ - 281 هـ) وهو صدوق}، اخبرنا أبو كريب، حدثنا ابن أبى زائدة،.....{الخبر}.

قلت:

وهذا السند ضعيف من جهتين:

اولاً: احتمال الانقطاع بين زكريا بن أبي زائدة ومصعب، بسبب العنعنة من مدلس .

وثانيا: ضعف مصعب، فهو لا تتوفر فيه الشروط الضرورية لولوج الصحيح، ولهذا تحاشاه البخاري رحمه الله فلم يخرج له في صحيحه، لأنه ضعيف عنده.

قلت:

ونعجب أن يخرج له مسلم رحمه الله، مُخالفاً لشيخه البخاري، بينما تعريف "الحديث الصحيح" الاصطلاحي (وهو شرط ضرورة فقط في القبول الأولي بالأخبار، وليس بكافي في حد ذاته لنجزم بمخرج الخبر من في رسول الله ﷺ، إلى أن يتحقق شرط الكفاية، بورود الخبر من شاهد آخر)، يقول بأن: الحديث الصحيح (الاصطلاحي) هو:

الحديث المسند الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط، عن العدل الضابط، إلى منتهاه (يعني إلى الرسولﷺ) ولا يكون شاذاً، ولا معللاً.

قلت:

فكون مصعب بن شيبة، مندرج ضمن دواوين كتب الضعفاء، وكونه مُجرح من طرف جملة من الحفاظ ، ومن بينهم:

أ) الحافظ الدارقطني، الذي قال فيه في سننه: ليس بالقوي، وقال مرة: ضعيف ،

ب) والإمام احمد وقال فيه بأنه: يروي مناكير ، وغيرهما.

ينفي عنه: العدالة، والضبط!، وهما شرطان مطلوبان في التعريف، ويمنعان بالتالي، إدراج مثله في الصحيح.

فما بلك أن يُحتج بأخباره !.

قلت:

وكنتُ قد عالجت إشكال مصعب على موقعنا في: "إجابة الحيران" بخصوص خبر: "الكساء المكذوب على رسول الله ﷺ فانظره هناك، واكتفي هنا بما يفي بغرضنا، لتوضيح كيفية اشتغال المنهجية النقدية الصلبة في الحديث النبوي الشريف، بما لا مطمح لكتابي، يهودياً كان أم مسيحياً، أن يطمح في تشغيل مثله على نصوصه الغفل والمحرفة التي انحدرت إليه، والتي لا يدري أحد من كتبها، فما بالك أن يتحقق المرء من أية دعوى من دعاواها، إن وجدت!

فممن ضعفوه:

(1) الدارقطني وقال فيه: ليس بالقوي ولا بالحافظ، وقال مرة: ضعيف.

(2) وأبو حاتم الرازي وقال فيه: لا يحمدونه وليس بالقوي.

(3) وأبو داوود السجستاني وقال فيه: ضعيف.

(4) والنسائي، وقال: منكر الحديث. وقال في موضع آخر: في حديثه شيء.

(5) والحافظ المزي، وقال: فيه ضعف.

(6) والحافظ ابن عدي الجرجاني، وقال: تكلموا في حفظه.

(7) وقال الذهبي في "الكاشف": فيه ضعف.

(8) وقال ابن حجر العسقلاني: لين الحديث. وهو اصطلاح لابن حجر في: "مراتب الجرح والتعديل" وهي المرتبة السادسة عنده التي تشمل:

> من ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله، وإليه الإشارة بلفظ: مقبول، حين يتابع، وإلا فلين الحديث.

قلت:

وقال أبو عبد الله، محمد بن سعد بن منيع الزهري (168 هـ – 230 هـ) في ترجمة مصعب في كتابه: "الطبقات الكبرى" (5: 488):

مصعب بن شيبة بن جبير بن شيبة بن عثمان بن أبي طلحة بن عبد العزى بن عثمان بن عبد الدار، وأمه أم عمير بنت عبد بن شيبة بن عثمان بن أبي طلحة، وكان: قليل الحديث.

قلت:

ولكي نطمئن أن قول ابن سعد وحكم ابن حجر، يتنزلان فعلاً على الرجل، فقد قمنا بسبر المجامع الحديثية التي بين أيدينا، فصفت لنا من مروياته فيها 13 رواية فقط.

فهو إذن قليل الحديث، وقد تفرد برواية هذا الخبر عن مُسَافِعِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، وعمن فوقه، ولم يتابعه أحد في روايته عنه أو عمن فوقه، فانطبق عليه تعريف ابن حجر كالحافر على الحافر!.

ومن هذه حاله، لا يحتج به في الحديث.

قلت:

وظاهر أقوال أصحاب الجرح والتعديل، أنه من المختلف فيهم.

فممن وثقوه:

(1) يحيى بن معين، وقال فيه: ثقة.

(2) والعجلي وقال فيه: ثقة.

(3) وذكره ابن حبان في كتابه: "الثقات" بشرطه الخاص به: ان كل من حدث عن ثقة ، وحدث عنه ثقة فهو ثقة .

وهو اصطلاح متهافت لابن حبان، لا يتابع عليه لأنه مطية لإدخال الضعيف في الصحيح.

وقد قلنا في موقعنا تحت يافطة:

في التحليل المتشعب التخصصات

خبر الكساء المكذوب على رسول الله ﷺ

أول ما يمكن ملاحظته على أقوال هؤلاء النقاد كافة: المُعدلين منهم، والمُجرحين، هو: كونهم جميعاً ليسوا بمعاصرين، لـ "مصعب بن شيبة"، حتى يكون نقدهم له من باب شهود العيان، لأنهم لم يولدوا بعد يوم كان مصعب يحدث بمكة!.

أضف إلى هذه الإشكالية، أننا لا نعرف عن الحالة المدنية لمصعب نفسه، سوى كونه من "الطبقة الخامسة"، أي: من صغار التابعين، الذين رأوا الواحد أو الاثنين من الصحابة!.

والسؤال الوجيه الذي يجب أن يجد جواباً مقنعاً وشافياً هو:

كيف توصل كل هؤلاء النقاد إلى إصدار أحكامهم المتضاربة السابقة على مصعب، مع أنه لم يعاصروه أي واحد منهم ؟

قلت:

بأحد ى مقاربتين:

- **أولاً:** إما من خلال ما سمعوه وتلقفوه من شيوخهم نقلاً عن شيوخ الشيوخ المعاصرين له، أو:
- **ثانياً:** بالسبر الموضوعي الجزئي أو الاستقصائي لكل مروياته طراً، من باب: لا يفل الحديد سوى الحديد، ثم مقارنتها مع روايات الثقات، ثم إصدار حكم عليه من خلالها.

ومادام الناقدان الأقدم وفاة، وهما:

أ) **أبو زكريا: يحيى بن معين البغدادي** (158 هـ – 233 هـ)،

ب) **وأبو الحسن: أحمد بن عبد الله العجلي الكوفي نزيل طرابلس الغرب** (182 هـ – 261 هـ)،

لم يصرح أيٌّ منهما بسلسلة سنده إلى **ناقد معاصر لمصعب**، كي نتيقن من صحة مثل هذا الحكم، ونخضعه بدوره لبطارية النقد المتعددة التخصصات، من خلال سنده، فيتبين أن اللجوء إلى **الطريق الأول ممتنع في حقنا**.

فلا يبقى مفتوحاً أمامنا إذاً، سوى **سبر مرويات مصعب** مجدداً وإخضاعها لبطاريات رائزياتنا المتعددة.

وهو منهج كان أول من ابتدعه **يحيى بن معين** رحمه الله تعالى، وتابعه عليه كل من جاءوا بعده: **أبو زرعة**، **وأبو حاتم** الرازيان، **والنسائي**، **والدارقطني**، **وابن عدي**، **والعقيلي**،....إلخ. رحمهم الله، في كتبهم.

أ) المقاربة المنهجية لفك لغز تضارب أقوال النقاد

نلاحظ بادئ ذي بدء، بأن هذا الحكم الذي نقل عن **ابن معين** في **توثيق** **مصعب**!!، لم يروه عنه سوى **أبو يعقوب، إسحاق بن منصور بن بهرام الكوسج المروزي**، نزيل **نيسابور** (ت: 251 هـ). وله كتاب: "**سؤلات إسحاق بن منصور الكوسج لابن معين**" **لم يصلنا منه سوى شذرات مبعثرة من أقواله.**

قال الإمام **مسلم**، وهو بلديه، بأنه: **ثقة مأمون**، **أحد الأئمة من أصحاب الحديث**.

لكن، ومع ذلك، يظل شيء ما يحوك في الصدر، من مثل هذا الحكم الوارد عن **ابن معين**!.

ذلك، أنه لم يشارك **الكوسج**، وهو من المراوزة الواردين على بغداد، أحد من أصحاب **ابن معين** البغداديين الذين اشتهروا بملازمته في السفر والحضر من أمثال:

أ) أبي العباس، أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز البغدادي صاحب كتاب: " **سؤالات ابن محرز لابن معين**"، وهو مطبوع. الذي لازم **ابن معين** قبل سنة 225 هـ إلى وفاة الأخير سنة 233 هـ، أو:

ب) أبي الفضل، العباس بن محمد بن حاتم الدوري البغدادي (185 هـ - 271 هـ)، صاحب كتاب: "التاريخ" الذي جمع فيه أقوال ابن معين،

ولا غيرهما من الرواة الكُثر الراوين لأقوال **ابن معين** في **الجرح** و**التعديل**.

أضف إلى هذا، أن الحافظ الناقد: **أبا حاتم، محمد بن إدريس بن المنذر الحنظلي الرازي** (**195 هـ – 277 هـ**)، **بالرغم من اطلاعه**، على **توثيق ابن معين** ل **مصعب** من خلال رواية **الكوسج**، كما نقل عنه ابنه: عبد الرحمن في ترجمة **مصعب** في كتاب: "**الجرح والتعديل**" (**8**: **305**/ **1409**)، حيث قال **ابن أبي حاتم**:

ذكره أبي (أبو حاتم) عن **إسحاق بن منصور**، عن **يحيى بن معين** أنه قال: **مصعب بن شيبة**: **ثقة**.

إلا أنه عندما سأل أباه عن تقييمه هو ل **مصعب** أجابه:

لا يحمدونه وليس بقوي!.

قلت:

–فرواية **الكوسج** قديمة إذن، وليست من فعل النساخ المتأخرين، سهواً أو تلفيقاً، كما يحصل في الكثير من الأحيان في هذا الحقل.

–كما أن النقاد الأكثرين، ما بعد **ابن معين**، (عدا ابن حبان بمصطلحه الذاتاني الخاص، وغير الموضوعي، والذي لا يتابع عليه) **مجمعون على تليينه**، **مخالفين في ذلك** للحكم الذي روي عن **ابن معين**، **إن صح! عنه**، القول **بتوثيق مصعب!**.

إذن، فمادام **الخلاف في مصعب قديم**، ولا مستند لأحد من النقاد بقول حصيف وفاصل لمعاصر للرجل، فلا مندوحة لنا من اللجوء إلى **منهج الاستقراء لمروياته** من جديد، متأسين بما فعله كل هؤلاء الحفاظ قبلنا.

والذي لا شك ولا مراء فيه، هو أن حكم **المحدث المهندس المعاصر**، الملم بالحقل وبمناهجه، سيتمكن فعلاً من إصدار الحكم الشافي الكافي الأكثر موضوعية ومقاربة للواقع، لتخصصه في الحقل ولمعرفته:

أولاً: بكل أحكام المتقدمين فيه،

وثانياً: وقوفه على كل بطاريات ومناهج النقد القديمة والحديثة، وتوفره على الإمكانيات التحليلية الحاسوبية المعاصرة، بما لم يكن ليخطر قط على بال أحد من الفطاحل المتقدمين.

قلت:

وقد قمنا بجرد مرويات **مصعب** على موقعنا تحت يافطة:

المبحث الأول: الجرد الاستقصائي لحال مرويات مصعب (1)

خبر الكساء المكذوب على رسول الله صلى الله عليه وسل

الأحد, 06 نوفمبر 2005 22:52

فانظرها هناك.

ووجدنا أن له 13 رواية فقط وأصدرنا حكمنا عليها بقولنا:

فهذه كل أخبار **مصعب بن شيبة**، التي وصلتنا عنه في المصنفات والمجاميع.

فهي لا تتجاوز **13** خبراً، **لا يخلو أحدها** من **ضعف** أو **نكارة** أو **كلاهما معاً** في الخبر الواحد.

ولا يصح بشرط الضرورة، ودون **شرط الكفاية الإجرائية الصلبة** في كل هذا النزر القليل المروي عنه سوى **البلاغ رقم (13)** الذي صرح فيه **ابن جريج** بالإخبار عنه.

فقد وجدنا أن الخبر (**11**) عن صدقة بن سعيد، **ضعيف المخرج** بسبب **ضعف صدقة** و**ضعف أيوب بن جابر**، ولا يمكن أن يبنى فوقه سماع **صدقة** من **مصعب** (الأول) **بن شيبة** (الأول)، فبالأحرى **مصعب** (الثاني، وهو مصعبنا هنا) لهزالة الأخبار في ذلك!.

- ووجدنا كذلك، أن بعض متون أخبار **مصعب** (الثاني)، لا تخلو هي أيضاً من **نكارة**. بحكم أن **مصعباً**، وهو **ضعيف**، يخالف من هم **أوثق منه**، بحسب الاصطلاح، على ما لاحظ الإمام أحمد وغيره في الأخبار: (**1**)، و(**2**)، و(**3**)، و(**4**)، و(**6**)، و(**7**)،
- ووجدنا كذلك ما ظاهره إما:

أ) **نكارة عقلية** كما في الخبر رقم (**10**)،

ب) **أو: نكارة علمية** كما في الأخبار: (**1**)، و(**2**)، و(**15**).

وكلها روائز يرد بها الخبر متى تحققت من دون لبس.

قلت:

والخبر المرقم رقم (2) هنا، هو خبرنا: " **إذا علا ماؤها ماء الرجل أشبه الولد أخواله**" الذي أخرجه **مسلم** أعلاه.

وقد قمنا بتقدير العمر الافتراضي **لمصعب بن أبي شيبة** وخلصنا إلى القول، تحت يافطة:

المبحث الرابع: في تقدير العمر الافتراضي لمصعب

خبر الكساء المكذوب على رسول الله صلى الله عليه وسل

فتكون المعادلة العمرية **لمصعب** هي الممثلة في اللوح **4** منقطة بدائرة عمرية، تحمل رقم 7، وتقطع محوري الزمن في سنة **50** هـ، وهي سنة ولادة مصعب الافتراضية، و**114** سنة وهي سنة وفاته. أي أنه عاش حوالي **64** سنة تقل أو تزيد.

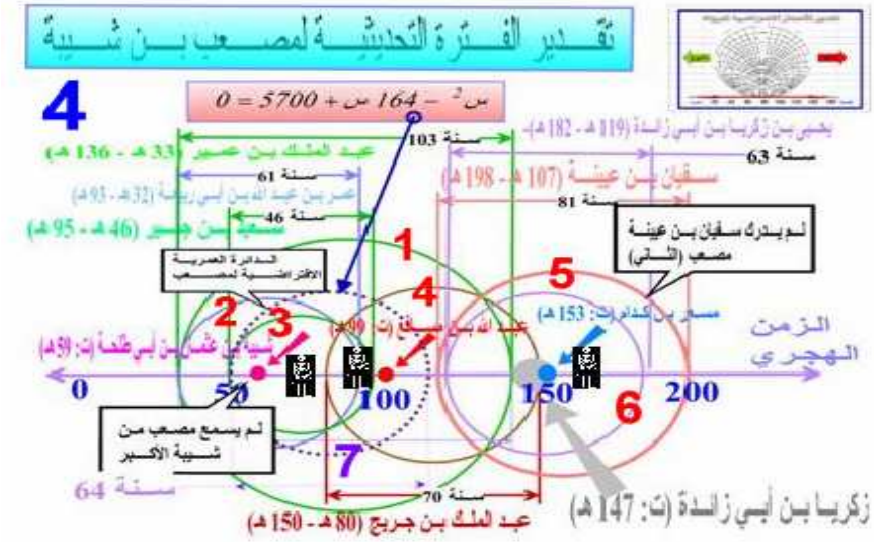

وهذا العمر الافتراضي **لمصعب** (**50** هـ – **114** هـ) يجعل حكم **أبي زكريا: يحيى بن معين البغدادي** (**158** هـ – **233** هـ)، حكما **خارج العصر**، وبالتالي قابل **للأخذ والرد والمراجعة**.

وهو ما قمنا به لنخلص إلى الحكم على مصعب بن أبي شيبة موضوعياً، مرجحين لحكم من ضعفوه، لنقرر أن:

مصعب بن أبي شيبة: ضعيف.

وبالتالي فخبره هذا **ضعيف**، إن تفرد **ب متنه**، إلا أن هذا لم يحصل، حيث أنه **توبع فيه**، أو بالأحرى، هو من تابع فيه آخرين، لكن بالتفرد به عن **مسافع بن عبد الله**، عن **عروة بن الزبير**، دون أن يتابعه في **مسافع بن عبد الله** أحد!

واللوح التالي يلخص رواية **مصعب بن شيبة**:

انتهى

وتليه الحلقة الثانية